يقال في المريض وحينئذ فلا اشكال فيه يعلم ان كلام
ح عبر ظاهر ح وفي سفينة او عبد شهر تلزمها خطر ت
السلامة قولان لافيما اقر به في مرضه او وصى به
لوارث ك يعني ان المبدا والسفينة اذا اشتهرت عند
الناس تلزمها قبل صدور الوصية خطر ت سلامتها
بعد موت الموصي هل تدخل فيها الوصايا او لا تدخل في
ذلك قولان فلما لكية واما اشتهرت عند ولا معلوم لما ذكر
واما ما اقر به في مرضه بعد بطل اقراره فيه كما اذا اقر في
مرضه انه كان اعتقه في صحته فان الوصايا لا تدخل
في ذلك على المعروف من المذهب ولذلك ما اوصى به لوارث
ولم تجزه الورثة فان الوصايا لا تدخل فيه ومعنى ذلك
ان الرد يقع بعد الموت اما لو حصل قبل موت الموصي
وعلم بذلك دخلت الوصايا فيها ولا موهوم للمريض
لان اقراره في صحته قد تكون باطلا فالمراد لا في اقراره
الباطل ح وان ثبت انه عقر هاحطه او قراها ولم
يشهد او نقل انه عقروها لم تنعقر ك المراد بالعقر هنا
الورقة التي يكتب فيها الوصية فاذا وجدت وثبتة
مكتوبة بخط الميت وثبت عند الحاكم بالبينة الشرعية
انها خط الموصي الحال انه لم يقل انه عقروها فان ذلك
لا يفيد ولا تنعقر بموته ولا يعمل بها لاحتمال رجوعه
وتسليم اذا قراها على الشهود ولم يقل انه عقروها
ولم يشهد عليها واما ان اشهد عليها او قراها عليهم
وقال انه عقروها فانها تنعقر بموته بمقوله ولم يشهد
الا على وصيته وقوله ولم يشهد راجع لهما وقوله او قال
انه عقروها ح وندب فيه تقريم الشهود ك يعني انه

يستحب

يستحب للانسان اذا اراد كتب وصيته ان يبدا بالشهادة
بان يقول اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده
ورسوله ثم يذكر ما اوصى به بقوله ح تقريم الشهود
امره على المفعول به الذي اشتغل عنه اي انه يقوم السنة
على ذلك وظاهره انه يندب اليدوي بالشهود سواء كانت
الوصية باللسان او مكتوبة ح ولهم الشهادة وان
لم يقرا ه ولا فتح وتعقد ولو كانت عنده ك يعني انه
يجوز للشهود ان يشهدوا على الموصي بما انطوت
عليه وصيته وان لم يقرا ها عليهم وان لم يفتح
الكتاب ولو بقي عنده الى ان مات اذا قال اشهدوا
بما في هذه الوصية فقوله ولهم اي يجوز لهم الشهادة
وهذا لا ينافي وجوب الشهادة ان لم يقم غيرهم
مقامهم فالوجوب امر عارض وهذا اولى من جعل الكلام
بمعنى على نحو لهم لو كانت عنده اي ولو كان الكتاب الذي
فيه الوصية عنده ح وان شهدا بما فيها وما بقي
فلفلان ثم مات فتحت فاذا فيها وما بقي فلهما كذا
قسم بينهما ك يعني ان الوصية اذا كانت مطبوعا
عليها وقال الموصي للشهود اشهدوا بما فيها علي وعلى
وما بقي من ثلثي فلفلان العلاني فانه يجوز لهم الشهادة
بذلك ثم مات الموصي فتحت الوصية فاذا فيها وما
بقي من الثلث فللمساكين او العقر استلفان ما بقي
من الثلث يقسم بين فلان العلاني وبين المساكين
نصفين كما لو كانت الوصية لا تنقص فقط فان
الثلث يقسم بينهما نصفين ح وكتبتها عند فلان
فصدقوه او اوصيته بثلثي فصدقوه يحتمل ان

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)